الصباح الدولية
15
العدد 3341 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 7 شعبان 1440 - الموافق 12 أبريل 2019
Friday 12 April 2019 - No.3341 - 12 th Year

البشير يتنحى.. ومشاورات لتشكيل «مجلس انتقالي»

وزير الدفاع السوداني: نعلن اقتلاع النظام البائد والتحفظ على رأسه

جانب من التظاهرات في الخرطوم

الجيش السوداني

الخرطوم – «وكالات»: نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر حكومية تأكيدها تنحي الرئيس السوداني عمر حسن البشير عن السلطة، مشيرة إلى إجراء مشاورات لتشكيل مجلس انتقالي. وكانت مصادر عسكرية سودانية، قالت إن الجيش أصدر تعميماً لكافة وحداته، أكد فيه استلام السلطة والشروع في تشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون البلاد.

وتواترت أنباء عن «انقلاب عسكري» دون أن تعرف هوية منفذيه بصورة رسمية حتى الآن.

وتعيش العاصمة السودانية هذه اللحظات حالة من التوتر الشديد، في ظل انتشار كثيف للجيش في الشوارع والطرقات، ففي الوقت الذي تحدثت وسائل إعلام محلية عن وضع البشير تحت الإقامة الجبرية، تحدث وسائل إعلام أخرى عن حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من القادة العسكريين والمدنيين المعارضين. وتحدثت الإذاعة والتلفزيون الرسميين عن قرب صدور بيان هام للجيش.

وأشارت مصادر إلى إغلاق مطار الخرطوم الدولي أمام حركة الطيران، في ظل ترقب لبيان مهم سيصدره الجيش السوداني بعد قليل.

وقالت مصادر مطلعة، إن السلطات منعت الطائرات من الإقلاع أو الهبوط بشكل مؤقت لحين تلاوة بيان الجيش.

وأكدت ذات المصادر، حدوث اعتقالات في صفوف قيادات حزب المؤتمر الوطني الحاكم، على رأسهم نائب رئيس الحزب أحمد هارون.

وبحسب قنوات تلفزيون عربية، فهناك انتشار عسكري كبير حول مباني التلفزيون والإذاعة الرسمية في السودان.

ويعتصم الآلاف من المتظاهرين في محيط مقر قيادة الجيش بالخرطوم منذ السبت الماضي للمطالبة بتنحي البشير.

وكانت لجنة أطباء السودان المركزية، التي تعد نقابة معارضة لحكومة الخرطوم، قد رفعت الليلة الماضية إلى 22 عدد القتلى الذين سقطوا نتيجة القمع في المظاهرات ضد البشير، منذ يوم السبت حين بدأت مظاهرة حاشدة ضد النظام.

وأوضحت اللجنة الأربعاء، أنه من بين القتلى الـ22 يوجد خمسة عسكريين كانوا يحاولون مواجهة قوات الأمن بينما كانت تفرق المتظاهرين.

كما أصيب 153 شخصاً، الكثير منهم في حالة خطرة، لذلك فإن عدد القتلى مرشح للارتفاع، وفقاً لما حذرت منه اللجنة.

واندلعت المظاهرات ضد الرئيس السوداني في منتصف ديسمبر الماضي، لكنها اتخذت منعطفاً أكثر حدة اعتباراً من السبت الماضي، حين تجمهر عشرات الآلاف من الأشخاص أمام مقر القيادة العامة للجيش للمطالبة بدعم العسكريين ضد البشير.

وتعد هذه موجة الاحتجاجات الأقوى التي يواجهها رئيس السودان منذ وصوله لسدة الحكم في عام 1989 عقب انقلاب عسكري.

من جهته أعلن وزير الدفاع السوداني النائب الأول للرئيس، المعين من طرف الرئيس المخلوع عمر حسن البشير، استيلاء الجيش على السلطة، و«اقتلاع النظام البائد والتحفظ على رأسه»، بحسب بيان تلاه عبر وسائل الإعلام المحلية.

وكان الجيش السوداني أعلن أنه سيذيع قريباً بيانا هاما، وذلك منذ الساعات الأولى لفجر أمس الخميس.

من ناحية أخرى أفادت مصادر داخل الجيش السوداني، أمس الخميس، بوضع الرئيس عمر البشير قيد الإقامة الجبرية، بعد أن وردت أنباء حول تنحيه عن السلطة، تحت ضغط التظاهرات الشعبية.

وأكدت المصادر، اعتقال عدد من قيادات الصف الأول في حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

وأشارت المصادر، إلى استلام الجيش للسلطة وتنحي الرئيس البشير، لافتة إلى أن تأخير إعلان بيان الجيش لساعات عدة، بسبب إكمال ترتيبات الخطوة وانعقاد اجتماع هيئة الأركان للإعلان عن تشكيلة ورئاسة المجلس العسكري.

وكانت صحيفة «سودان تريبيون»، ذكرت أن ضباطاً من الجيش السوداني سيطروا على مبنى التلفزيون والإذاعة الرسمي، مع الإعلان عن بيان مهم بعد قليل.

وتواترت أنباء عن «انقلاب عسكري» دون أن تعرف هوية منفذيه بصورة رسمية حتى الآن.

وتعيش العاصمة السودانية هذه اللحظات حالة من التوتر الشديد، في ظل انتشار كثيف للجيش في الشوارع والطرقات، ففي الوقت الذي تحدثت وسائل إعلام محلية عن وضع البشير تحت الإقامة الجبرية، تحدث وسائل إعلام أخرى عن حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من القادة العسكريين والمدنيين المعارضين. وتحدثت الإذاعة والتلفزيون الرسميين عن قرب صدور بيان هام للجيش.

وتعيش العاصمة السودانية هذه اللحظات حالة من التوتر الشديد، في ظل انتشار كثيف للجيش في الشوارع والطرقات، ففي الوقت الذي تحدثت وسائل إعلام محلية عن وضع البشير تحت الإقامة الجبرية، تحدث وسائل إعلام أخرى عن حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من القادة العسكريين والمدنيين المعارضين. وتحدثت الإذاعة والتلفزيون الرسميين عن قرب صدور بيان هام للجيش.

وتواترت أنباء عن «انقلاب عسكري» دون أن تعرف هوية منفذيه بصورة رسمية حتى الآن.

وتعيش العاصمة السودانية هذه اللحظات حالة من التوتر الشديد، في ظل انتشار كثيف للجيش في الشوارع والطرقات، ففي الوقت الذي تحدثت وسائل إعلام محلية عن وضع البشير تحت الإقامة الجبرية، تحدث وسائل إعلام أخرى عن حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من القادة العسكريين والمدنيين المعارضين. وتحدثت الإذاعة والتلفزيون الرسميين عن قرب صدور بيان هام للجيش.

الرئيس اليمني يدعو البرلمان للانعقاد للمرة الأولى منذ الانقلاب الحوثي

جلسة عامة للبرلمان اليمني

عدن – «وكالات»: دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الأربعاء إلى جلسة في البرلمان الأسبوع المقبل في محافظة حضرموت والتي تعد الأولى منذ ترك حكومته لصنعاء في أواخر 2014 عندما سيطر المتمردون الحوثيون على العاصمة.

ونشرت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية مرسوما رئاسيا دعا فيه الرئيس هادي إلى جلسة غير عادية للبرلمان في حضرموت شرقي البلاد.

ويقيم الجزء الأكبر من أعضاء البرلمان خارج اليمن في الرياض، أو القاهرة لدواع أمنية، لكن يحتاج حضور 134 منهم على الأقل ليبلوغ الجلسة النصاب وصلاحيتها.

ومن المقرر أن ينتخب البرلمان في جلسته رئيسا جديدا خلفا ليحيى الراعي الذي انضم إلى صفوف المتمردين.

وسيطر المتمردون على البرلمان في صنعاء في 2014 والذي اجتمع مجددا في 2016 في غياب معظم النواب.

من ناحية أخرى أفادت مصادر مطلعة في صنعاء، لموقع المشهد اليمني أمس الخميس، بأن اثنين من أعضاء البرلمان اليمني –على الأقل– تمكنا من الإفلات من مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي، والتحقا بصفوف الحكومة الشرعية.

وقالت المصادر إن «النائب يحيى محمد علي المطري، والنائب محمد علي أحمد سوار، وصلا مساء الأربعاء إلى مدينة سيئون بحضرموت، للمشاركة في جلسات البرلمان التي دعت إليها الحكومة الشرعية».

وأوضحت المصادر أنهما نائبان عن دائرتين بمديرية بني مطر بمحافظة صنعاء، التي تهيمن عليها ميليشيا الحوثي.

من جهة أخرى شنت ميليشيا الحوثي الإرهابية، الأربعاء، حملة مداهمات طالت منازل عدد من القيادات اليمنية الموالية للحكومة الشرعية في العاصمة صنعاء.

وقالت مصادر محلية إن الميليشيا الانقلابية اقتحمت منزل الشيخ سلطان البركاني، المرشح لشغل منصب رئيس البرلمان الموالي للشرعية، قبيل يومين من انعقاد جلسة لمجلس النواب في مدينة سيئون بحضرموت، شرق البلاد، بحسب ما ذكر موقع عدن تايم الإخباري.

واقتحمت ميليشيا الحوثي منزل نائبين في صنعاء، وطردت القاطنين فيه، واقتحمت الميليشيا أيضا بيت رئيس الجهاز الأمني السياسي السابق حمود خالد الصوفي، في حي حدة السكني بصنعاء.

ووفقا للمصادر، اقتحمت الميليشيا كذلك منزل سلطان العتواني، المستشار السياسي للرئيس عبدربه منصور هادي.

الجزائر: الانتخابات الرئاسية في 4 يوليو

قائد الجيش: العدالة ستحاكم «العصابة»

قائد الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح

الجزائر – «وكالات»: حدد الرئيس الجزائري الإنتقالي عبد القادر بن صالح اليوم الأربعاء في بيان، يوم 4 يوليو المقبل، موعدا للإنتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في وقت سابق في 28 أبريل قبل أن يلغيها الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.

وجاء في بيان الرئاسة الذي نشرته وسائل الاعلام الرسمية «وقع رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح بتاريخ 9 أبريل 2019 يوم توليه وظيفته، المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية المقررة يوم الخميس 4 يوليو 2019».

وكان بن صالح تعهد في أول خطاب له مباشرة بعد توليه منصب رئيس الدولة بتنظيم الانتخابات في غضون 90 يوماً، وتسليم السلطة للرئيس «المنتخب ديموقراطيا».

ويوافق 4 يوليو يوم خميس قبل انقضاء التسعين يوما التي حددها الدستور، وجرت العادة ان تجري كل الانتخابات في الجزائر يوم خميس.

والأربعاء حذر رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح من «فراغ دستوري» في الجزائر، معتبرا أنه من «غير المعقول تسيير المرحلة الانتقالية» خارج المؤسسات، مؤكدا أنه «سيسهر» على «شفافية» التحضير للانتخابات الرئاسية المفترضة في غضون 3 أشهر.

وأوضح الرجل القوي منذ استقالة عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل تحت ضغط الشارع ودعم الجيش، أن هدف هذه الأطراف «الدفع بالبلاد إلى الفراغ الدستوري وهدم مؤسسات الدولة».

وبدا رئيس الأركان وكأنه يرد على مطالب «رحيل كل النظام ووجوهه البارزة»، خاصة عبد القادر بن صالح، التي تعالت في التظاهرات المتواصلة منذ 22 فبراير، وتدعو الى الخروج عن النص الحرفي للدستور، وإنشاء مؤسسات انتقالية يمكنها إطلاق إصلاحات عميقة وتنظيم انتخابات حرّة.

من ناحية أخرى ذكرت قناة النهار أن قائد الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، قال إنه يتوقع محاكمة بعض من يصفهم المحتجون بالنخبة الحاكمة الفاسدة، وتعهد بدعم المرحلة الانتقالية المتوقع أن تقود لانتخابات».

ونقلت القناة عنه في كلمة ألقاها أمام ضباط وجنود الجيش: «العدالة منتظر منها الشروع في إجراءات المتابعات القضائية ضد العصابة».

ويشير صالح «بالعصابة» إلى النخبة الحاكمة، الكلمة التي يستخدمها المحتجون لوصف حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وكبار رجال الأعمال وقدماء المحاربين في حرب الاستقلال عن فرنسا التي انتهت في 1962.

وتصريحات صالح هي أقوى إشارة حتى الآن على أن الجيش سيلعب دوره التقليدي المؤثر، بعد أسابيع من الاحتجاجات التي أجبرت الرئيس المخضرم عبد العزيز بوتفليقة على التنحي بعد حكم دام عشرين عاما.

وقال صالح في كلمته إن «الجيش سيضمن تلبية مطالب الشعب وسيسهر على مسايرة المرحلة في ظل الثقة المتبادلة بين الجيش والشعب».

وأضاف «العدالة استرجعت كل صلاحياتها، وبإمكانها العمل بحرية».

جاءت تصريحات صالح بعدما نقلت قناة النهار عن وزارة الداخلية أنها أصدرت تراخيص لعشرة أحزاب سياسية جديدة، وذلك بعد يوم من تولي رئيس مؤقت للبلاد زمام الأمور في أعقاب استقالة بوتفليقة.

المغرب: مئات المعلمين يحتجون مجدداً

الرباط – «وكالات»: نظم مئات المعلمين المغاربة الشبان احتجاجاً أمام وزارة التعليم في الرباط الأربعاء، للأسبوع السادس على التوالي من إضرابهم للمطالبة بعقود عمل دائمة ومزايا كاملة.

ويريد المعلمون المحتجون أن يصبحوا مثل موظفي وزارة التعليم ليستفيدوا بالمزايا الكاملة للعاملين الدائمين في الحكومة ومنها معاشات أفضل والحق في الانتقال للعمل في مناطق أخرى.

واستخدمت الشرطة مدافع المياه الشهر الماضي لمنع عشرة آلاف معلم تقريباً من تنظيم احتجاج ليلي أمام البرلمان.

وهدد وزير التعليم سعيد أمزازي بفصل المعلمين إذا لم يعودوا للعمل، قائلاً إن إضرابهم أدى إلى توقف الدراسة لسبعة بالمئة من تلاميذ المغرب البالغ عددهم سبعة ملايين.

ويشهد المغرب، الذي تفادى ما شهدته دول أخرى من اضطرابات أثناء احتجاجات الربيع العربي عام 2011، مظاهرات بين الحين والآخر وإن كانت نادراً ما تصل إلى حد المصادمات مع الشرطة.

ومن بين 240 ألف معلم إجمالاً، قامت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتشغيل 55 ألفاً بنظام العقود القابلة للتجديد منذ عام 2016 وذلك لمعالجة مشكلة التكدس بمدارس الريف.

ورفع المغرب ميزانية التعليم في 2019 بنحو 5.4 مليار درهم (561 مليون دولار) إلى 68 مليار درهم (سبعة مليارات دولار) في مسعى لتحسين البنية التحتية وبخاصة في المناطق التي توجد بها صعوبة في الحصول على التعليم.